مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: دور متغير الطاقة في سياسة إسرائيل الخارجية
اسم الكاتب: م.د. ضفاف كامل كاظم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7450
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور متغير الطاقة في سياسة إسرائيل الخارجية

The role of the energy variable in Israel's foreign policy

م.د. ضفاف كامل كاظم

dhifaf.kakaji@cis.uobaghdad.edu.iq

DEFAF KAMIL KHADIM

Dr. Lecturer

Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

تاريخ الاستلام:2024/6/11 تاريخ القبول:2024/6/30 تاريخ النشر:2024/10/30

ملخص الدراسة:

يحتل وعلى الدوام عنصر أمن الطاقة مكانة مهمة للغاية في الإستراتيجية الأمنية لدولة إسرائيل لكونه يشكّل نقطة ضعف لقوتها بسبب نقص الموارد الطبيعية المتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي الضروري للبنية التحتية لديها، ولافتقارها الى احتياطات الطاقة الأحفورية وعدم قدرتها على استغلال النفط العربي لاسباب سياسية، فقد اعتمدت في بادئ الامر على الفحم لتوليد الطاقة الكهربائية، وحل محله الغاز الطبيعي كعنصر جديد في أمن الطاقة الاسرائيلي، وارتفعت نسبة استخدامه الى 40% بحلول العام 2020 مقابل انخفاض نسبة استخدام الفحم، وهي في مسعى دائم ودؤوب منذ قيامها لتأمين مصادر الحصول على النفط والغاز وبدائل لنقله دون المرور في قناة السويس.

الكلمات المفتاحية: دبلوماسية الطاقة، أمن الطاقة، سياسة أسرائيل الخارجية، النفط والغاز، الوقود الحفوري.

Abstract

The energy security element has always occupied a very important place in the security strategy of the State of Israel, because it represents a weak point for its power due to the lack of energy sources represented by oil and natural gas necessary for the infrastructure of its energy sources, and because it lacks fossil energy reserves and is unable to exploit Arab oil for political reasons, It initially relied on coal to generate electrical power, and was replaced by natural gas as a new element in Israeli energy security. The rate of its use rose to 40% by the year 2020, compared to a decrease in the rate of use of coal. Since its establishment, it has been in a constant and diligent effort to secure sources of oil and gas and alternatives. To transport it without going through the Suez Canal.

Keywords: energy diplomacy, energy security, Israeli foreign policy, oil and gas, fossil fuels.

المقدمة

تعد سياسة الطاقة جزءاً من سياسة الحكومة وتقع ضمن سياستها الخارجية، وترتبط قوة الدولة بحجم ما تمتلكه من مصادر طبيعية مع قدرتها على توظيفها، وبما ان مفهوم قوة الدولة مرتبط بالمصلحة الوطنية، فكلما زادت قوتها تحققت مصلحتها الوطنية، وعليه فأن سياسة الطاقة لها دور وأهمية في رسم خارطة صنع القرار الخارجي للدولة ومن أولويات أمن الدول حماية الطاقة، إذ يشكل نقص الموارد الطاقوية حدوث خلل في أمنها القومي مما يفسر لجوء القوى الكبرى لإستخدام القوة من أجل الإستحواذ على مصادر الطاقة، ولعل الحرب العالمية الثانية مثلت النموذج

الفعلي للصراع حول الطاقة في العالم، وتضع الدول المهيمنة في العالم استقرار الطاقة كأولوية في سياستها الخارجية وكعامل هام في تأمين قوتها وبالتالي محاولة السيطرة المستمرة على مناطق انتاج المواد الخام بأساليب مختلفة ومتنوعة. وينطبق ذلك على إسرائيل فنقص الطاقة لديها جعلها تنتهج سياسة توسعية لملئه، خاصة بعد ما أثاره الحظر العربي لمصادر الطاقة عام 1973 من مخاوف استعمال الطاقة كورقة ضغط ضدها، مما استدعاها لاعتماد استراتيجية وقائية لمنع انهيار اقتصاد اسرائيل والدول الغربية، ولتحقيق الاستفادة الكاملة من الجغرافيا السياسية الجديدة للطاقة وجب على إسرائيل الاستفادة وبحكمة من موارد الغاز الطبيعي لديها في مواجهة جيرانها، وأن تلعب دورًا رائدًا في تحول الطاقة بفضل تفوقها التكنولوجي.

أهمية البحث: تأتي أهمية هذه الدراسة من معالجتها لموضوع الدور الذي تلعبه الطاقة في التأثير على علاقات الدول مع بعضها البعض، فالدولة المالكة لمصادر الطاقة لها حضور فعال وقوي إقليميا ودوليا هذا الى جانب حصولها على مزايا اقتصادية وسياسية ومن أهمها توفير عنصر الأمن، مما ينعكس أثره على انطلاق الدولة خارجيا ويعزز من سياستها الدولية.

أهداف البحث: يرتبط مفهوم الطاقة بالشأن الخارجي للدول، لذا يجب ان نركز على الجانب الخارجي لسياسة الطاقة وأهم الجهات الفاعلة والعمليات التي تؤثر عليها، حتى نفهم كيفية صنع القرار في الجانب الخارجي لسياسة الطاقة لانه يقع مباشرة داخل إطار السياسة الخارجية للدولة.

المشكلة البحثية:

تدور الدراسة حول كيفية استخدام الطاقة كاداة للسياسة الخارجية على المستوى الدولي، وكيف تؤثر المصلحة الطاقوية على السياسة الخارجية لاسرائيل، بمعنى توضيح كيفية وضع استراتيجية لاستخدام المصادر الطاقوية(النفط والغاز) في بعده السياسي على المستوى الدولي، ومن هنا جاء التساؤل الرئيس للدراسة بمحاولة معرفة تاثير الطاقة على سياسة اسرائيل الخارجية.

التساؤلات:

1. ماذا يعني مفهوم أمن الطاقة وما أهميته في العلاقات الدولية؟
2. ماهو مفهوم إسرائيل لأمن الطاقة وكيفية تحقيقه؟
3. كيف استخدمت إسرائيل الطاقة كمتغير للسلطة وفرض النفوذ؟
4. ماهي الفرص والتحديات التي تواجه إسرائيل لتحقيق النفوذ استناداً على مفهوم أمن الطاقة؟

فرضية الدراسة: تلعب مصادر الطاقة دورا رئيساً في رسم معادلات السياسات الخارجية للدول، ولها دور رئيس في عملية صنع واتخاذ القرار للدول خاصة فيما يتعلق بالدول المصدرة والمستوردة لها، وعليه لعبت دورا اساسيا في رسم السياسة الخارجية الاسرائيلية وتوجهاتها الخارجية خاصة تجاه الدول الغنية بالموارد الطبيعية وعلى راسها(النفط والغاز).

منهج الدراسة: من أجل تحليل جوانب المشكلة البحثية أعتمدت الدراسة على الاقتراب الجيوسياسي، وهو الاقتراب الذي يتناول دراسة السياسة الخارجية للدول وسلوكها السياسي من خلال المتغيرات الجغرافية، والأثار الجيوسياسية المترتبة على التحول في مجال الطاقة واثار التحول على حالة الشؤون الدولية ككل، ومدى استعداد الدول لتعديل سياستها الخارجية بما يخدم ويحقق مصلحتها الوطنية. ونحاول في هذه الدراسة الكشف عن كيفية توظيف إسرائيل لثرواتها الطاقوية التي تنعكس على نفوذها السياسي في العالم الخارجي.

هيكلية الدراسة: ومن أجل اثبات مدى صحة الفروض تم تقسيم الدراسة الى النحو التالي:

المقدمة.

المطلب الأول: علاقة الطاقة في السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: مكانة الطاقة في السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المطلب الثالث: دور الطاقة في السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الخاتمة.

المطلب الأول

علاقة الطاقة في السياسة الخارجية

ترتبط السياسة الخارجية بعناصر متداخلة ومترابطة مع الطاقة، فالسياسة الخارجية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الأمن القومي، والأمن القومي هو مبدأ الأفعال الذي يحكم علاقات دولة ما مع دول أخرى على أساس الجغرافيا والتهديدات الخارجية والتحديات الأخرى، والتي تُعد الطاقة وأحدة منها.[1] ويرتبط الأمن القومي ارتباطًا مباشرًا بدبلوماسية الطاقة. ويشير الأمن القومي إلى قدرة الأمة على التغلب على التهديدات الداخلية والخارجية، والحفاظ على الاستقلال الوطني السياسي والاقتصادي، والتعامل مع عدد كبير من المخاطر والطاقة هي أحد البنود الأساسية في جدول أعمال الأمن القومي. والأمن القومي الذي يتعامل مع مثل هذه القضايا والمخاطر الخارجية يُطبق ويُنفذ من الدوائر الحكومية للعلاقات الخارجية. وتُنفذ استراتيجية الأمن القومي التي تنطوي على عوامل خارجية وقضايا دولية من خلال أدوات السياسة الخارجية، وتحديداً العلاقات الدولية والدبلوماسية. وتركز دبلوماسية الطاقة بشكل خاص على علاقات الطاقة الخارجية. على الرغم من التسلسل الهرمي الوجودي للمفاهيم الثلاثة، إلا أن من الموضوعات المتكررة بالنسبة لها أن تتقاطع باستمرار في الحياة الدبلوماسية العملية والواقع الجيوسياسي.[2]

لذلك، دخلت دبلوماسية الطاقة مجال السياسة الخارجية عبر ممر الأمن القومي، ومهدت العديد من المخاطر الوطنية والدولية الجسيمة المرتبطة بأمن الطاقة ودبلوماسية الطاقة هذا الطريق وأكدت أن الطاقة يُنظر إليها على أنها مصدر قلق أمني، لذا فقد اكتسبت جميع سمات الحالة الأمنية، وتراقب باستمرار لمعرفة مستوى المخاطر، من منع أو تدخل محتمل في المجال الدبلوماسي، وبجانب المسار الأمني، فثمة مخاوف متعلقة بالطاقة في اعتبارات السياسة الخارجية عبر مسار آخر وهو الاقتصاد. [3] ولهذا الوضع المتغير سلسلة من العوامل التي تطلبت وضع أمن الطاقة

ودبلوماسية الطاقة في جدول أعمال الأمن القومي. وتراقب إدارات الأمن القومي في جميع أنحاء العالم عن كثب التصعيد الحاد في استخدام الطاقة. ومن ثم أصبح الاقتصاد والطاقة مفهومان لا ينفصلان. وأصبحت الطاقة مرادفًا للاقتصاد والقوة، وعدم توفر ما يكفي منها مصدر قلق للأمن القومي. ونظمت الدول المنتجة للنفط والغاز تحالفات للاستفادة من موارد الطاقة المكتشفة حديثًا لدعم أهدافها السياسية والجيوسياسية. وأصبحت شركات النفط والغاز من أكثر المنظمات نفوذاً في مجال الأعمال التجارية العالمية والتأثير على السلطة. كما أدى تقلب أسعار النفط الناجم عن أزمات النفط إلى ثروات اقتصادية أو كوارث للعديد من الدول، ممّا أثر على الاستراتيجيات الوطنية والجيوسياسية. كانت العواقب الاقتصادية كبيرة، لذلك كان لا بد من إدراج الطاقة في قائمة قضايا الأمن والسياسة الخارجية للدول.

وتعود بداية ظهور مصطلح (أمن الطاقة) الى بداية الحرب العالمية الأولى، عندما حولت البحرية البريطانية سفنها من الفحم الى النفط بهدف زيادة سرعتها، وشاع إستخدام المصطلح بعد المقاطعة النفطية التي فرضتها بعض الدول العربية على الولايات المتحدة الأمريكية بسبب دعمها لإسرائيل في حرب 1973، وجراء الاهتمام بأمن الطاقة تم تأسيس وكالة الطاقة الدولية عام 1974، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية اكثر الدول تركيزاً على امن الطاقة، ورغم ان أمن الطاقة يتعلق بوجود إمدادات كافية وقت الطوارئ الا ان الولايات المتحدة الامريكية ربطت بين امن الطاقة والأمن القومي، خاصة بعد ان ادت بعض المشكلات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المنتجة للنفط خاصة العربية منها الى تحديد الخيارات المتاحة أمامها. ويعرف أمن الطاقة بأنه(الإرتباط بين الأمن القومي وتوافر الموارد الطبيعية لاستهلاك الطاقة حيث أصبح الوصول إلى الطاقة الرخيصة (نسبيا) ضروريا لتشغيل الاقتصاديات الحديثة)[4]

وأدى التوزيع غير المتساوي لإمدادات الطاقة بين البلدان إلى نقاط ضعف كبيرة، ويعد أمن إمدادات الطاقة مسألة ذات أهمية قصوى حيث حان الوقت لتحديد نموذج

لسياسة الطاقة العالمية والذي لا يهدف فقط إلى ضمان حماية بيئية فعالة ولكن أيضا ضمان أمن إمدادات الطاقة.[5]

ويركز مفهوم أمن الطاقة على وفرة إمدادات الطاقة دون إنقطاع، وعادة ما تنقطع إمدادات الطاقة لإسباب طبيعية أو فنية أو سياسية.

وعلى مدى تاريخ طويل كان تأمين إمدادات الطاقة يشكل مصدر قلق لإسرائيل، ومنذ قيامها وهي تعتمد على الدول الأخرى لتأمين إمدادات أمن الطاقة لديها، على الرغم من ان اسرائيل بدأت التنقيب عن النفط منذ العام 1947 وكان أول اكتشاف له عام 1955، إضافة لاكتشاف العديد من حقول الغاز الصغيرة واعتمادها على الطاقة الشمسية لانتاج الطاقة المتجددة، وبقت تسعى الى تأمين الحصول على امدادات الطاقة من خلال علاقتها بمحيطها الجيوبولتيكي، لكونها تفتقر الى احتياطات الطاقة الاحفورية وغير قادرة على تامينها لذلك اعتمدت على الفحم لتوليد الكهرباء، وبقي صناع القرار الاسرائيلي يواجهون العديد من التحديات وعدم اليقين بخصوص التخطيط للبنية التحتية للطاقة في البلاد.

المطلب الثاني

مكانة الطاقة في السياسة الخارجية الاسرائيلية

مثلت الطاقة عنصر مهم في تحديد مسار وتوجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية التي بلورت أهدافها الخارجية في مجال الطاقة على اعتبار الطاقة أداة من أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية من خلال استخدام ما يسمى بدبلوماسية الطاقة.

وأحتل عنصر أمن الطاقة مكانة مهمة للغاية في الإستراتيجية الأمنية لدولة إسرائيل ، لانه يشكّل نقطة ضعف لقوتها بسبب نقص مصادر الطاقة المتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي الضروري للبنية التحتية لمصادر الطاقة لديها، ولانها تفتقر الى احتياطات الطاقة الأحفورية وغير قادرة على استغلال النفط العربي لاسباب سياسية، فقد اعتمدت في بادئ الامر على الفحم لتوليد الطاقة الكهربائية، وحل محله الغاز الطبيعي كعنصر جديد في أمن الطاقة الاسرائيلي، وارتفعت نسبة استخدامه الى 40% بحلول

العام 2020 مقابل انخفاض نسبة استخدام الفحم، وهي في مسعى دائم ودؤوب منذ قيامها لتأمين مصادر الحصول على النفط والغاز وبدائل لنقله دون المرور في قناة السويس .[6]

وعليه يواجه صانع القرار الاسرائيلي العديد من التحديات والقيود وعدم اليقين بخصوص التخطيط لمستقبل الطاقة في البلاد، وبما ان اسرائيل تعتمد بشكل كامل على النفط المستورد وتواجه مشاكل في امكانية الحصول عليه بشكل دائم ومستمر بسبب علاقتها المتوترة مع الدول العربية، فان من اولويات سياسة امن الطاقة لديها تنويع مصادر تزويدها بها لضمان تأمين العديد من مواردها لاسيما النفط من خلال محيطها الجيوبولتيكي فنجدها تولي اهمية لمحيطها الاقليمي ليس القريب فقط وانما البعيد ايضا، وذلك ضمن الرؤية الاستراتيجية التي تصب في حماية مصالحها وامنها، وفي هذا الاطار تبرز جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية التي تشكل ساحة ملائمة تؤمن حاجتها الحيوية من مصادر الطاقة والموارد الاولية من هذه البلدان، معتمدة على سياسة الاختراق الجيوبولتيكي الاقليمي في محاولة منها لتخطي الدائرة المحيطة ونسج علاقات مع دول اسلامية نفطية قادرة على تأمين حاجتها وبالتالي تحصين سياسة أمن الطاقة لديها، عندما تمكنت في خمسينات القرن المنصرم من التعجيل بعقد اتفاق مع ايران الشاه عام 1956لانشاء خط انابيب لنقل النفط عرف باسم(التابلاين) او خط انابيب(ايلات–عسقلان) الذي يمر من ميناء العقبة(ايلات) على خليج العقبة بالبحرالاحمر وصولا الى عسقلان على شواطئ البحر المتوسط ومنها الى الدول الغربية ومع هذا المشروع اصبحت ايران بئر النفط الذي لا ينضب لإسرائيل، تعويضاً عن ما حصل ابان حرب عام 1956 بعد ان فرض الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر قيوداً على الشحن عبر قناة السويس كورقة ضغط عربية في الصراع العربي – الصهيوني، وتوقف تزويد اسرائيل من نفط الاتحاد السوفيتي السابق، مما دفعها للبحث عن بدائل جديدة. (ولم يدم ذلك التعاون طويلا بعد قيام الجمهورية الاسلامية في ايران عام 1979، ورفعت ايران ثلاث قضايا ضد

اسرائيل والشركات الاسرائيلية للمطالبة بتعويض عن النفط الذي أمتده اثناء تلك الحقبة لاسرائيل، وحصلت عليه عام 2015 بعد ان ألزمت محكمة التحكيم الدولية اسرائيل بدفع 1.5 مليار دولار لإيران. وسبق للاحتلال البريطاني أن قام ببناء مصافي تكرير النفط في حيفا وربطها بخط أنابيب ينقل النفط من الموصل إلى حيفا، وجرت محاولات لاحيائه من جديد إذ وضعت اسرائيل خطة تم تسريبها عام 2002 وعرفت باسم(عملية شيخينا) لاحتلال الابار النفطية العراقية واعادة احياء هذا الخط بعد الغزو الأميركي للعراق2003 ولكن دون جدوى بسبب عدم الاستقرار الامني في البلاد. ما جعل اسرائيل تعلق أمالاً كبيرة على المال الخليجي في إعادة إحياء أنابيب النفط المندثرة التي تمر عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة ولأهداف بعيدة المدى. فقد أشار اتفاق التطبيع ضمناً الى المشاريع الاقتصاية، اذ نصت احد بنوده الى ضرورة تعزيز وتطوير التعاون في مشاريع الطاقة بما فيها أنظمة النقل الاقليمية بهدف زيادة أمن الطاقة.[7]

المطلب الثالث

دور الطاقة في السياسة الخارجية الاسرائيلية

تحرك الاعتبارات الأمنية استراتيجيات الطاقة الإسرائيلية، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك استخدام أجهزة شحن البطاريات المعتمدة على الطاقة الشمسية والأساليب الجديدة لتوفير الطاقة للقواعد العسكرية، وتفاعل صناعة الغاز الطبيعي مع الديناميكيات التكنولوجية والإقليمية، إلى جانب الاستخدام المتزايد للغاز الطبيعي المحلي، يمكن لإسرائيل استخدام الطاقة البديلة كعامل توازن في علاقاتها مع جيرانها الأغنياء بالطاقة. وتؤدي هذه الاعتبارات بالفعل إلى التقدم في مجال الطاقة البديلة، ومع ذلك، فإن دبلوماسية إسرائيل ومستقبل سياسات الطاقة لا تتعلق فقط بتغيير الخدمات اللوجستية أو الحديثة.[8]

يرى ميرتشيف، نائب رئيس المجلس الأطلسي، أحد مراكز الأبحاث الرائدة في واشنطن، والعضو المؤسس لمجلس معهد كيسنجر المعني بالصين والولايات المتحدة

في مركز وودرو ويلسون الدولي، أن السعي الحثيث للابتكار والتوصل السريع إلى أصبح الدخول إلى عالم المجهول عنصراً أساسياً في المنافسة بين القوى العالمية، مما يؤدي إلى إعادة توازن الطاقة بين الجهات الفاعلة. ولعبت الطاقة مؤخراً دوراً حاسماً في العلاقات التركية الإسرائيلية، فمن الواضح أن الطاقة لها أهمية قصوى. وقد صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بذلك في فبراير/شباط 2021 قائلاً: "يمكننا استخدام الغاز الطبيعي الإسرائيلي في بلادنا، وبعد استخدامه، يمكننا أيضاً الانخراط في جهد مشترك بشأن مروره إلى أوروبا".[9]

وهذه المخاوف المتعلقة بالطاقة نفسها هي التي تدفع إسرائيل إلى التعامل مع مختلف دول البحر الأبيض المتوسط. ويهدف تحالف الطاقة الإسرائيلي مع اليونان وقبرص ومصر وإيطاليا إلى نقل الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا عبر الرابط الأوروبي الآسيوي، الذي تم الإعلان عنه في أبريل، لتعزيز البدائل بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. ومع إعلان هذه الدول أيضًا عن خط أنابيب تحت سطح البحر "إيست ميد" لتكملة قدرات التسليم، فليس من المستغرب أن تنتقم تركيا خطابيًا من أوروبا وتسعى إلى إقامة علاقات مع إسرائيل.[10]

وتشكل القضية النووية الإيرانية الدائمة مثالاً ممتازاً آخر على ذلك. وفي حين أن السعي للحصول على أسلحة نووية وتمويل الإرهاب يعتبران من المشاريع السياسية، فإن الطاقة هي أيضاً في ذروتها. وتعمل عائدات النفط على تمكين هذه الجماعات من القيام بأنشطتها، وتحاول إيران الآن الاستفادة من الأزمة الأوكرانية للقيام بذلك، وفي الأسبوع الماضي، أعلنت إيران أنها ستزيد التعاون مع روسيا من خلال تبادل إمدادات الطاقة وإقامة مركز لوجستي بموجب اتفاق روسي. والهدف البسيط هو مساعدة كلا الطرفين على تجاوز العقوبات وتوفير إمكانية إنكار معقولة للمشترين غير الملتزمين سياسياً. إذا كان المجتمع الدولي راغباً في ممارسة الضغوط على إيران وروسيا بنجاح، فيتعين عليه أن يجد وسيلة لعرقلة صناعات الطاقة في البلدين والضغط في الوقت نفسه على كلا الطرفين. وتوضح (اتفاقيات إبراهام) بين إسرائيل

والعديد من الدول العربية، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة الغنية بالنفط والبحرين، سياسة إسرائيل الخارجية المتمحورة حول الطاقة. ظهرت فكرة نموذج الطاقة البديلة المستقبلية في تشرين الثاني/ من عام 2020 مع التوقيع على اتفاق المياه مقابل الطاقة بين إسرائيل والأردن.

وتعرض دبلوماسية إسرائيل الأخيرة التي تركز على الطاقة ما يقوله ميرتشيف:(لقد بدأ الاتجاه الضخم للطاقة البديلة) بالفعل في تشكيل الطريقة التي يتم بها اتخاذ خيارات الإنتاج وتوزيع الطاقة. وتسبب ظهور الغاز في اثارة الصراع بين الطرفين، بعد ان قامت اسرائيل بعمليات التنقيب بالقرب من السواحل الحدودية وطرق مد الانابيب الغازية لاوربا، مما جعل الحل القانوني اكثر تعقيدا.[11]

ومع تقدم الطاقة البديلة والتكنولوجيات، فإن هذا الاتجاه الكبير سيخلق فرصاً للعلاقات بين الدول ويخل بتوازنات القوى القائمة. إن التحول في السياسة الخارجية لإسرائيل يعد بالفعل بمثابة شهادة على هذا التطور الكبير.

وبعد ان اعلنت إسرائيل إكتشاف أربعة حقول غازية بالسواحل الشمالية وهي(حقل تمار، حقل دليت، حقل ألوان، حقل ليفيتان)، وأعتبرت اسرائيل اكتشاف هذه الحقول يجعلها لاعب رئيس في سوق الطاقة، وترى اسرائيل ان هذا الاكتشاف يؤمنها من امكانية فرض حظر دولي جديد على النفط مثلما حدث عام 1973 لذلك وجب الاستغلال والتنقيب لتأمين حاجات إسرائيل الطاقوية. كما وتحظى تلك التنقيبات والاسكتافات بدعم الدول الغربية لسد حاجاتها الطاقوية وإغنائها عن الاعتماد على الغاز الروسي الذي يشهد تذبذباً نتيجة عدم تباين العلاقات الروسية الاوربية لجزء روسيا لإستخدامه ورقة ضغط ضدها. وقدمت لبنان احتجاجات للآمم المتحدة بإعتبار فقدانها مساحات من الطاقة اضافة الى التنقيب العمودي وليس الأفقي الذي تتبعه إسرائيل والذي يهدد أراضيها، وصرح الرئيس اللبناني السابق ميشال سليماني على ضرورة عودة المناطق اللبنانية ورد بالمقابل وزير البنى التحتية الاسرائيلي أنذاك(عوزي لانداو) من إن إسرائيل تستخدم كل قوتها من اجل الدفاع عن حقها، وحاولت

الولايات المتحدة الامريكية التدخل للحيلولة دون تحول الموقف الى صراع عسكري معبراً عن ذلك بأنه خلاف تقني قابل للحل لمنع تفجير صراع اقليمي يؤثر على مصالحها في المنطقة، وللحفاظ على مصالحها الاقتصادية الامريكية خاصة وان معظم شركات التنقيب في المنطقة امريكية. [12]

وفي يناير/كانون الثاني 2009، تحول اقتصاد إسرائيل ومكانتها الدولية بين عشية وضحاها عندما اكتشفت شركة نوبل إنرجي في تكساس الغاز في حقل تامار في شرق البحر الأبيض المتوسط. ويقدر أن هذا الحقل يحتوي على 200 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. ويمثل تمار أكثر من نصف ما تستهلكه دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 28 دولة سنويا. وبعد ذلك بعامين، في ديسمبر 2010، اكتشفت شركة نوبل إنيرجي حقل غاز ضخم، والذي يقدر الآن أنه يحتوي على 500 مليار متر مكعب من الغاز. هذا الحقل الثاني كان اسمه لوياثان. ومن المتوقع أن تزود رواسب تمار وليفياثان إسرائيل بما يكفي من الغاز الطبيعي لعقود من الزمن،وتحول البلاد إلى دولة مصدرة للطاقة[13].

وأحدث إكتشاف هذان الحقلان تحولاً في مكانة إسرائيل الدولية وعلاقاتها مع مصر والأردن وتركيا واليونان وقبرص. إذ تستورد الأردن 97% من احتياجاتها من الطاقة بتكلفة 20% من الناتج المحلي الإجمالي، و88% من الطاقة التي يستهلكها تأتي من الغاز الطبيعي.[14]

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2016، وقع حقل غاز ليفياثان عقدًا بقيمة 10 مليارات دولار لبيع الغاز لشركة الكهرباء الوطنية الأردنية على مدى 15 عامًا ، وفي يناير/كانون الثاني 2017، بدأت إسرائيل بتصدير الغاز الطبيعي إلى الأردن بعد ربط شركتي البوتاس العربي والأردن برومين الأردنيتين المملوكتين للدولة بشبكة خطوط الأنابيب الوطنية الإسرائيلية.[15]

كما ساعدت موارد الغاز الإسرائيلية في إصلاح العلاقات مع تركيا، وبينما كانت إسرائيل وتركيا حليفتين وثيقتين في التسعينيات، تدهورت العلاقة بعد أن أصبح الزعيم

الإسلامي التركي رجب طيب أردوغان رئيسًا للوزراء في عام 2002، تم التوصل إلى اتفاق مصالحة بين البلدين في ديسمبر/كانون الأول 2015. وكان الغاز الطبيعي عاملا رئيساً في جعل هذا الاتفاق ممكناً، خاصة وإن تركيا تحاول تقليل الإعتماد على روسيا في وارداتها من الغاز، إذ تستورد تركيا من احتياجاتها من الغاز الطبيعي 60% منه من روسيا، وهو المورد الذي ينتج نصف احتياجاتها من الكهرباء. وتناقش إسرائيل وتركيا اتفاقاً لإمدادات الغاز الطبيعي.[16]

كما أدت موارد الغاز الطبيعي إلى تحسين علاقات إسرائيل مع اليونان، وهي دولة ذات سياسة خارجية تقليدية مؤيدة للعرب والتي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل فقط في عام 1990. وفي يونيو 2017، أعلنت إسرائيل واليونان وقبرص أنها ستتعاون من أجل بناء خط أنابيب. خط أنابيب يربط بين الدول الثلاث ويهدف إلى توصيل الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي. تمتلك قبرص حقل غاز كبير خاص بها (أفروديت)، وبالتالي فإن الشراكة بين إسرائيل وقبرص يمكن أن تحولهما إلى مصدر ضخم للغاز.

وترى إسرائيل في أوروبا عميلاً محتملاً مهماً لغازها الطبيعي، لأسباب ليس أقلها محاولة أوروبا تقليل اعتمادها على الغاز الروسي. ومع ذلك، فإن بناء خطوط أنابيب الغاز من إسرائيل إلى أوروبا يمثل تحديًا لوجستيًا. ويجب أن يمر خط الأنابيب البري عبر لبنان وسوريا، وهما دولتان في حالة حرب مع إسرائيل. ومن الممكن من الناحية الفنية مد خط أنابيب تحت الماء إلى تركيا، ولكن لا بد أن يمر عبر المياه الإقليمية القبرصية، وبالتالي توريط إسرائيل في المطالبات المتضاربة لشمال قبرص التي تحتلها تركيا وجمهورية قبرص في الجزء الجنوبي من الجزيرة. ولن تسمح قبرص بمد خط أنابيب إلى تركيا عبر مياهها الإقليمية حتى يتم التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة توحيد الجزيرة. وتمتلك قبرص حقول غاز خاصة بها، وهي مهتمة بالشراكة مع إسرائيل لتصديره إلى أوروبا. ومع ذلك فإن تركيا تعارض مثل هذه الشراكة ما لم يستفيد منها القبارصة الأتراك أيضا.[17]ويروج وزير الطاقة الإسرائيلي السابق (يوفال شتاينيتز) ،

لبناء خط أنابيب تحت البحر مباشرة إلى أوروبا وإذا اكتمل خط الأنابيب هذا، فإنه سيكون الأطول في العالم (سيبلغ طوله 2200 كيلومتر ويربط إسرائيل بإيطاليا عبر قبرص واليونان). ومن المتوقع أن يكتمل مشروع خط الأنابيب، الذي تم توقيعه بين إسرائيل وإيطاليا واليونان وقبرص والاتحاد الأوروبي في أبريل 2017، بحلول عام 2025 وبتكلفة 7 مليارات دولار سيستغرق ثماني سنوات.[18]

ويشكك بعض خبراء الطاقة في مشروع خط الأنابيب بين إسرائيل وقبرص واليونان وإيطاليا، ويصفونه بأنه "حلم بعيد المنال" قد يستغرق عقودًا وسيحتاج إلى المزيد من الاحتياطيات المؤكدة، وتتلخص الإستراتيجية البديلة، والتي تحمل أيضاً مخاطر، في التركيز على شراكة الطاقة بين إسرائيل وتركيا والأردن ومصر، ولم تحقق المحادثات حول خط أنابيب الغاز تحت البحر بين إسرائيل وتركيا تقدمًا كبيرًا.

ولم تكن الشراكة مع مصر واردة عندما كانت البلاد تحكمها جماعة الإخوان المسلمين بين عامي 2012 و2013، وربما لا تزال محفوفة بالمخاطر بسبب عدم الاستقرار السياسي في مصر. ومع ذلك، لا ينبغي لنا أن نستبعد "الخيار المصري". أعاد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي التعاون الأمني بين إسرائيل ومصر ووسعه. علاوة على ذلك، لدى إسرائيل ومصر مصالح مشتركة عندما يتعلق الأمر بالغاز الطبيعي.

وعلى الرغم من أمتلاك مصر احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، ويُعد (حقل غاز ظهر) الذي تم اكتشافه قبالة ساحلها الشمالي في عام 2015، هو الأكبر في البحر الأبيض المتوسط (يبلغ حجمه ضعف حجم حقل ليفياثان الإسرائيلي تقريبًا). ومع ذلك، نظرًا لأن عدد سكان مصر يبلغ 95 مليون نسمة، وتشهد نموًا سكانيًا مرتفعًا، فإنها تحتاج إلى الغاز الطبيعي للاستهلاك المحلي. وفي الواقع، من المرجح أن تحتاج مصر إلى استيراد الغاز الطبيعي لتلبية احتياجاتها حتى بعد تشغيل ظهر، ويمكن تلبية هذه الاحتياجات من خلال الصادرات الإسرائيلية. سيكون من المنطقي بالنسبة لإسرائيل تطوير شراكة في مجال الطاقة مع مصر لأن مصر لديها محطتان

لتسييل الغاز الطبيعي، يمكن لإسرائيل من خلالهما تصدير الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا (لا تمتلك إسرائيل مثل هذه المحطات). هناك دلائل على أن الشراكة في مجال الطاقة بين إسرائيل ومصر بدأت تتشكل. وفي أغسطس 2017، وقع الرئيس المصري قانونًا يسمح للشركات الخاصة باستيراد الغاز الطبيعي. وتجري شركة الطاقة المصرية دولفينوس هولدنجز بالفعل مفاوضات مع شركة ليفياثان الإسرائيلية[19]

ويمكن لإسرائيل بناء محطات الغاز الطبيعي المسال الخاصة بها. وإلى أن يتم بناء هذه المحطة، يمكن لإسرائيل استخدام المحطة المصرية. وفي أكتوبر 2013، وافقت الحكومة الإسرائيلية على مشروع طموح للسكك الحديدية سيربط ميناء إيلات على البحر الأحمر بميناء أشدود على البحر الأبيض المتوسط. ومن الممكن استخدام مثل هذه السكك الحديدية، إلى جانب قناة السويس، لتصدير الغاز الطبيعي المسال الإسرائيلي من البحر الأبيض المتوسط إلى آسيا.[20]

وتتمتع إسرائيل بتفوق تكنولوجي يمكنها من انتاج الوقود الحيوي، والتقليل الاعتماد على الوقود الاحفوري(النفط والغاز) وتمكنها من انتاج بدائل للنفط مع وجود باحثين مشهورين عالمياً مختصون في الجيل الثاني من الوقود الحيوي، من اجل المساهمة في الاطاحة باحتكار النفط في مجال النقل، وفي يناير/كانون الثاني 2011، قررت الحكومة الإسرائيلية إطلاق برنامج طموح متعدد السنوات يهدف إلى تعزيز "التقنيات الرامية إلى الحد من الاستخدام العالمي للنفط في مجال النقل) يتضمن هذا البرنامج تمويلًا سخيًا للبحث العلمي، وحوافز للاستثمار في الشركات المحلية التي تعمل على تطوير بدائل النفط، ومخططًا لتنفيذ هذه البدائل في إسرائيل كموقع تطبيق أولي، والتعاون مع المنظمات المتعددة الجنسيات والدول التي تسعى إلى تقليل الاعتماد على النفط، مثل الصين ، الولايات المتحدة والهند.

وللتكنولوجيا الإسرائيلية أيضًا مساهمة في تحول الطاقة الذي يتطلبه اتفاق باريس والذي تنفذه شركة Energiewende الألمانية الطموحة (انتقال الطاقة). ويتطلب التشريع الألماني لعام 2010 بشأن تحول الطاقة أن تنتج البلاد 60% من طاقتها

من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2050. وتنتج مصادر الطاقة المتجددة (مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية) 7% فقط من الكهرباء المولدة في جميع أنحاء العالم.[21]

إن توسيع حصة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء سيعتمد إلى حد كبير على خفض تكلفة الطاقات المتجددة بفضل المزيد من البحث والتطوير. وهناك نحو 270 شركة إسرائيلية تعمل في مجال الطاقات المتجددة، والعديد منها من رواد العالم. يمكن تعزيز مساهمة التكنولوجيا الإسرائيلية في الجدوى الاقتصادية للطاقات المتجددة من خلال برنامج حكومي مماثل للبرنامج الذي تمت الموافقة عليه في عام 2011 للحد من استخدام النفط في وسائل النقل. [22]

الخاتمة

لقد تحولت "مشكلة النفط" التي تعاني منها إسرائيل إلى رصيد، ويتعين عليها الاستفادة منه بشكل كامل بفضل السياسات الحكيمة والاستباقية. ويجب على إسرائيل أن تعمل على تعزيز بناء خطوط الأنابيب عبر تركيا واليونان، وتوقيع عقود توريد طويلة الأجل مع مصر والأردن، وتطوير تصدير الغاز الطبيعي المسال. وينبغي لها أيضاً أن تستفيد بشكل كامل من إبداعاتها التكنولوجية في مجال الطاقة المتجددة لمساعدة الاقتصادات الرائدة على تلبية متطلبات اتفاق باريس ومرافقة ألمانيا في مشروعها للطاقة.

وسوف تحتاج سياسة الطاقة الإسرائيلية أيضاً إلى إدارة المخاطر، وتشمل هذه المشاكل عدم الاستقرار السياسي في مصر وتركيا (وبالتالي الحاجة إلى التنويع)، و"المرض الهولندي" والذي يعني ارتفاع قيمة العملة الطبيعية نتيجة للتصدير الضخم للموارد الطبيعية.

إن تحول عامل الطاقة من المسؤولية إلى الأصول في السياسة الخارجية الإسرائيلية لا يقل عن كونه ثورياً. من المؤكد أن أسواق الطاقة لا يمكن التنبؤ بها. فقد تستقر أسعار النفط، بل وربما ترتفع من جديد، وقد تؤدي اكتشافات جديدة للغاز الطبيعي

في البحر الأبيض المتوسط إلى إضفاء طابع نسبي على القيمة السوقية لإسرائيل. ولكن على الرغم من الشكوك المتأصلة في سوق الطاقة العالمية، فإن مكانة إسرائيل باعتبارها لاعباً قوياً أصبحت الآن معترفاً بها من قبل حلفائها وأعدائها على حد سواء وتحولت موارد الغاز الطبيعي في إسرائيل إلى رصيد اقتصادي وجيوسياسي.

الهوامش

[1] ستيفن جريفيث، دبلوماسية الطاقة الثنائية في حقبة التحول في مجال الطاقة، سلسلة العلاقات الخارجية، اكاديمية الأمارات الدبلوماسية، الامارات العربية المتحدة، ديشمبر،2018، ص 3.

[2] دبلوماسية الطاقة، ويكيبديا الموسوعة الحرة، الموفع الاليكتروني:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9#cite_note-:9-4

[3] المصدر تفسه.

[4] Indra Overland, 'Energy: The Missing Link in Globalization', Energy Research and Social Science,April2016, https://www.researchgate.net/publication/296486356_Energy_The_missing_link_in_globalization.

[5] Idem.

[6] شالأوا عبدالخالق محمد، علاقة دبلوماسية الطاقة بصنع القرار في السياسة الخارجية، مجلة قه لأي زانســـت العلمية، المجلد (4)، العدد(4)، كلية القانون والعلاقات الدولية، جـامعـة ســـوران، خريف 2019، شـــبكـة الأنترنـت العـالميـة، الموقع الاليكتروني: https://journal.lfu.edu.krd/ojs/index.php/qzj/article/view/114/109

[7] شادي سمير عويضة، إستراتيجية الغاز الأمريكية– الإسرائيلية في شرق البحر المتوسط، عرض كتاب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2023، الموقع الالكتروني:
https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/american-israeli-gas-strategy-in-the-eastern-mediterranean.aspx

[8]Ezra Friedman, Gas and foreign policy: how Israel is leveraging energy to stabilise the region and advance geostrategic objectives, https://fathomjournal.org/gas-and-foreign-policy-how-israel-is-leveraging-energy-to-stabilise-the-region-and-advance-geostr

[9] ARIEL BEN SOLOMON, The Abraham Accords between Israel and several Arab states, including the oil-rich countries, further illustrate Israel's energy centric-foreign policy, The Jerusalem Post, www. https://www.jpost.com/opinion/article-708931

[10] Idem.

[11] مزيان محمد شريف، البعد الجيوسياسي للصراع الدولي حول الطاقة في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2017، ص 62.

[12] صالح النعامي، اكتشافات الغاز الإسرائيلية: قيمة إستراتيجية وتداعيات إقليمية، تقيم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الأول 2011، ص5.

[13]Dr. Emmanuel Navon, Israel and the New Geopolitics of Energy, The Jerusalem institute for strategy and security, www. https://jiss.org.il/en/navon-israel-new-geopolitics-energy/

[14] International Energy Agency , http://www.iea.org/

[15] "Israel Quietly Begins Exporting Natural Gas to Jordan Amid Political Sensitivities. https://www.haaretz.com/israel-news/business/2017-03-02/ty-article/israel-quietly-begins-exporting-gas-to-jordan/0000017f-e2a1-d38f-a57f-e6f322f60000

[16] Turkey's Rising Natural Gas Demand Needs U.S. LNG." Forbes, 7 February 2016.

[17] Turkey-Israel natural gas deal important step for regional stability." Daily Sabah, 27 April 2017.
[18] Turkish energy minister to visit Israel for pipeline deal." The Times of Israel, 12 July 2017
[19] Dr. Emmanuel Navon, Op.cit.
[20] Ibid.
[21] "A world turned upside down." The Economist, 25 February 2017.
[22] "Israel Gears Up to Forge Renewable Energy Nation." Ha'aretz, 27 November 2015.

المصادر:

المجلات:

1.ستيفن جريفيث، دبلوماسية الطاقة الثنائية في حقبة التحول في مجال الطاقة، سلسلة العلاقات الخارجية، اكاديمية الأمارات الدبلوماسية، الامارات العربية المتحدة، ديشمبر،2018.

2.شالأوا عبدالخالق محمد، علاقة دبلوماسية الطاقة بصنع القرار في السياسة الخارجية، مجلة قه لأي زانست العلمية، المجلد (4)، العدد(4)، كلية القانون والعلاقات الدولية، جامعة سوران، خريف 2019، شبكة الأنترنت العالمية، الموقع الاليكتروني: https://journal.lfu.edu.krd/ojs/index.php

3. صالح النعامي، إكتشافات الغاز الإسرائيلية: قيمة إستراتيجية وتداعيات إقليمية، تقيم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الأول 2011.

4.مزيان محمد شريف، البعد الجيوسياسي للصرراع الدولي حول الطاقة في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2017.

شبكة الانترنت العالمية:

1.أنس الحجي، أمن الطاقة، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الاليكتروني www.altaqa ,net

2.دبلوماسية الطاقة، ويكيبديا الموسوعة الحرة، الموفع الاليكتروني:

https://ar.wikipedia.org/wiki

3. شادي سمير عويضة، إستراتيجية الغاز الأمريكية– الإسرائيلية في شرق البحر المتوسط، عرض كتاب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2023، الموقع الاليكتروني:
https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages

المصادر الإنكليزية:

1. ARIEL BEN SOLOMON, The Abraham Accords between Israel and several Arab states, including the oil-rich countries, further illustrate Israel's energy centric-foreign policy, The Jerusalem Post, www. https://www.jpost.com/opinion/article-708931
2. A world turned upside down. The Economist,25 February 2017
3. Dr. Emmanuel Navon, Israel and the New Geopolitics of Energy, The Jerusalem institute for strategy and security, www.https://jiss.org.il/en/navon-israel-new-geopolitics-energy/
4. Eran Azran, Israel Quietly Begins Exporting Natural Gas to Jordan Amid Political Sensitivities,
https://www.haaretz.com/israel-news/business
5. Ezra Friedman, Gas and foreign policy: how Israel is leveraging energy to stabilise the region and advance geostrategic objectives, https://fathomjournal.org/gas-and-foreign-policy-how-israel-is-leveraging-energy-to-stabilise-the-region-and-advance-geostr
6. Indra Overland, 'Energy: The Missing Link in Globalization', Energy Research and Social Science,April2016,

https://www.researchgate.net/publication/296486356_Energy_The_missing_link_in_globalization .

7.International Energy Agency , http://www.iea.org/

8.Israel Gears Up to Forge Renewable Energy Nation." Ha'aretz, 27 November 2015.

9.Turkish energy minister to visit Israel for pipeline deal." The Times of Israel, 12 July 2017

10.Turkey-Israel natural gas deal important step for regional stability." Daily Sabah, 27 April 2017.

11.Turkey-Israel natural gas deal important step for regional stability." Daily Sabah, 27 April 2017.

12.Turkey's Rising Natural Gas Demand Needs U.S. LNG." Forbes, 7 February 2016.